

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣

المدرس المساعد

أثمار عبد الحسين مطلق

جامعة ذي قار- كلية التربية للعلوم الإنسانية

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣

المدرس المساعد

أنمار عبد الحسين مطلق

جامعة ذي قار- كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

من خلال دراسة سياسة المملكة العربية السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية في المدة الممتدة بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٣ ، يتضح أن عدة تغيرات ومستجدات قد طرأت على تلك السياسة ، ولعل من أسباب ذلك تباين الأوضاع السياسية الفلسطينية والعربية والدولية .

أيدت المملكة العربية السعودية خطوة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعت إلى عدم التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني الداخلية ، وتركهم أحراراً في ممارسة شؤونهم الخاصة واختيار قيادة منظمتهم ، مع التحفظ على رئاسة احمد الشقيري لها لأسباب شخصية .

لقد دعمت المملكة العربية السعودية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً ومادياً وإعلامياً وخصوصاً بعد معركة الكرامة عام ١٩٦٨ التي خاضتها المنظمة مع الأردن ضد إسرائيل .

من جانب آخر ، كان للسعودية موقف حازم في احتواء الخلاف الذي نشب بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الأردن ، والعمل على أغائه المنكوبين جراء الأحداث الدامية واستمرت المملكة العربية السعودية في تكثيف جهودها للوصول إلى تسوية للصراع الأردني الفلسطيني ، لتتوج تلك الجهود بإعلان المصالحة بين الجانبين وأنهاء النزاع بشكل نهائي . فضلاً عن جهودها التي اقنعت الدول العربية بان تعد المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

المقدمة

تحاول الدراسة معرفة موقف المملكة العربية السعودية من قيام منظمة التحرير الفلسطينية خلال المدة ١٩٦٤-١٩٧٣ ، ودورها في بعض القضايا والأزمات التي تعرضت لها المنظمة وحلها سواء من خلال الحوار الثنائي أو الجماعي ، أو المساعدات الاقتصادية التي قدمتها المملكة لهذه المنظمة .

أشتمل البحث على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة ، تناول المحور الأول موقف المملكة العربية السعودية من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ، وخصص المحور الثاني للسياسة السعودية تجاه المنظمة في أثناء الأحداث التي مرت بها المنظمة ، أما المحور الثالث فقد كرس للدعم السعودي للمنظمة سياسياً ومادياً .

لذلك يمكن القول أن هذه المدة شهدت أحداثاً تاريخية كثيرة قدمت السعودية فيها الدعم بكل أشكاله لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تستحق البحث والدراسة . بينما حملت خاتمة البحث اهم النتائج التي تم التوصل اليها .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣..... أولاً - الموقف السعودي من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ :-

دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر^(١) في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٦٣ إلى عقد مؤتمر قمة للرؤساء والملوك العرب لمناقشة آخر تطورات القضية الفلسطينية ، وللبحث في التهديدات الاسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن^(٢) ، وفي الوضع العربي العام ورحبت الدول العربية بالدعوة المصرية^(٣) .

عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في المدة ١٣-١٦ كانون الثاني عام ١٩٦٤ ولبت الدعوة ثلاث عشرة دولة عربية هي بالإضافة الى السعودية الأردن وسوريا والعراق والكويت ولبنان وتونس والجزائر والسودان واليمن وليبيا والمغرب^(٤) ، بالإضافة الى ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية احمد الشقيري^(٥) ، وامتدت اجتماعاته حتى السادس عشر من الشهر نفسه ، مما أسهم في انحسار الخلافات السياسية بين الأنظمة الثورية بزعامه جمال عبد الناصر ، والأنظمة الملكية المحافظة ، بزعامه السعودية^(٦) . وفي ختام المؤتمر صدر بيان تضمن ما يلي : " أن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية قياماً بواجب الدفاع المشترك وأيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه.. وقد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني المائل سواء في الميدان الدفاعي أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره " ^(٧) . وقد كان القرار المتعلق بتنظيم شعب فلسطين يقضي بأن يستمر الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية بالاتصال بالدول الأعضاء في الجامعة والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره وتقرير مصيره^(٨) .

أيدت المملكة العربية السعودية مبدئياً هذه الخطوة ، إذ دعا الأمير فيصل^(٩) ولي العهد ، ورئيس الوزراء السعودي في ٢٥ أيار عام ١٩٦٤ ، إلى إقامة كيان فلسطيني يأخذ على عاتقه مسؤولية تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وقال " اقترحنا تشكيل الكيان الفلسطيني منذ سنوات طويلة ، ولكن على ألا يفرض أحد على هذا الكيان ، وأن يقوم على أساس الانتخاب " ^(١٠) .

عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في ٢٨ أيار عام ١٩٦٤ بحضور الحكومة الأردنية ، ومشاركة كل الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية باستثناء المملكة العربية السعودية التي قاطعت المؤتمر ومنعت الفلسطينيين المقيمين عندها من المشاركة فيه^(١١) ، ويبدو أن امتناع الحكومة السعودية عن حضور المؤتمر يأتي من أن هدف عقد المؤتمر هو حشد التأييد الفلسطيني والعربي لرئاسة الشقيري للمنظمة .

ومن خلال مذكرات الشقيري يبدو أن الموقف السعودي تأثر بعاملين ، الأول سياسي وهو تأييد مصر لأسناد رئاسة المنظمة للشقيري ، حيث كانت علاقة الرئيس المصري سيئة مع السعودية بسبب حرب اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧)^(١٢) .

أما العامل الثاني ، هو الخلاف الشخصي بين الأمير فيصل والشقيري الذي بدأ عام ١٩٦٢ ، حينما كان الأخير سفيراً للمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة ، ووقتها نشبت أزمة اليمن ، وما أعقب ذلك من

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

تباين في المواقف بين الرياض التي ساندت النظام الملكي والقاهرة التي دعمت التغيير في اليمن ، ويعترف الشقيري بأنه لعب دوراً مؤيداً للنظام الجمهوري في اليمن ، وهو ما كانت تعارضه السلطات السعودية ، التي استغنت عن خدماته في اب ١٩٦٣^(١٣) .

ويتضح مما سبق أن الرفض السعودي لرئاسة الشقيري للمنظمة ، ذلك ان ما قام به الأخير هو تكريس للوصاية المصرية على منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو ما لا يمكن ان تقبل به المملكة العربية السعودية . ولهذا ، عند طرح اسم احمد الشقيري كرئيس لوفد فلسطين في جامعة الدول العربية ومن ثم لمنظمة التحرير ، عارضت المملكة العربية السعودية هذا الاختيار بقوة وأعلنت تأييدها للهيئة العربية العليا^(١٤) التي كانت على خلاف دائم مع الشقيري ، كما رفضت المملكة العربية أن يشارك أي فلسطيني مقيم فيها ، في المؤتمر (الفلسطيني) الأول الذي أعلن فيه عن قيام تلك المنظمة (كما ذكرنا سابقاً) ، وكذلك رفض المسؤولون السعوديون استقبال الشقيري في المملكة عندما كان يزور الدول العربية لحشد التأييد الكافي لتأسيسها^(١٥) . كما ذكر ولي العهد السعودي الأمير فيصل في الجلسة السادسة للمؤتمر " بأن المملكة العربية السعودية تريد إنشاء كيان سليم وقوي يمثل الشعب الفلسطيني بطريقة ديمقراطية وانتخابية ، وأن الشقيري تجاوز صلاحياته المنوط به ، لاسيما أن الملوك والرؤساء العرب المؤتمرين في القاهرة (في كانون الثاني عام ١٩٦٤) قد عهدوا إلى الشقيري بدراسة الوسائل اللازمة ، لإنشاء الكيان الفلسطيني ، ولم يعهدوا إليه تولي رئاسته "^(١٦) . ولم يكتف الأمير فيصل بالاعتراض على رئاسة الشقيري للمنظمة ، بل عرض على المؤتمرين رسائل من بعض الزعماء الفلسطينيين كانوا يحتجون فيها على قيام المنظمة ، ويؤكدون بأن المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في القدس ، لا يمثل رأي الشعب الفلسطيني^(١٧) ، الأمر الذي أثار جدلاً طويلاً بين الأمير فيصل والشقيري ، تدخل بعد ذلك الملوك والرؤساء المؤتمرين الذين كان معظمهم يؤيدون الأخير ، لإنهائه وتقريب وجهات النظر بين الطرفين^(١٨) .

بعد تدخل الملوك والرؤساء العرب سحبت السعودية تحفظها على طريقة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، وأيدت إقامتها وعلى رأسها الشقيري ، وبادرت السفارة السعودية في عمان بنفي اعتراض السعودية على إنشاء الكيان الفلسطيني ، معلنة مساندتها بكل إمكانياتها لهذا الكيان ، وأوضح البيان أن موقفها لا يتعدى تحفظها على ما قام به الشقيري من تجاوزه للصلاحيات المخولة له بموجب قرار الزعماء العرب في قمتهم الأولى ، وأن طريقة التعيين التي قام بها الشقيري تنافي مبدأ الاختيار والانتخاب^(١٩) . وفي الجلسة الختامية لمؤتمر القدس في ٢ حزيران عام ١٩٦٤ أعلن الشقيري ولادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه من اجل تحريره^(٢٠) .

وفي ٥ أيلول من العام نفسه عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية ، وفي سادس أيام المؤتمر تركزت المناقشات حول الكيان الفلسطيني المقترح (منظمة التحرير الفلسطينية) وجيش التحرير الفلسطيني^(٢١) ، وأختتم المؤتمر أعماله في ١١ أيلول ببيان جاء فيه : " أن المجلس رحب

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطلبعته للنضال العربي الجماعي للتحرير ، واعتمد قرار المنظمة بإنشاء (جيش التحرير) ليكون الجناح العسكري للمنظمة " (٢٢) . فشكلت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية انعطافة هامة في مسيرة القضية الفلسطينية ، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني ، بالرغم من أن قيام المنظمة في ظل الدول العربية ، لم يكن أكثر من استجابة لتطلع الشعب الفلسطيني الى أخذ دور خاص به لتحقيق شعار المرحلة : التحرر والعودة (٢٣) . وصرح الأمير فيصل الذي ترأس الوفد السعودي إلى مؤتمر القمة العربي الثاني بأن من حق الفلسطينيين أن تكون كلمتهم هي الأولى في كل ما يتعلق بقضية بلادهم ، وان المملكة العربية السعودية تؤيد ما يقرره الفلسطينيون بأنفسهم ، وبدافع من آرائهم وإرادتهم الكاملة (٢٤) .

باركت المملكة العربية السعودية خطوة تأسيس منظمة التحرير ، ودعت إلى عدم التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني الداخلية ، وتركهم أحراراً في ممارسة شؤونهم الخاصة واختيار قيادة منظمتهم ، وأعلنت الحكومة السعودية تبرعها بمليون جنيه إسترليني لتأسيس (جيش التحرير الفلسطيني) ، وهو الجناح العسكري للمنظمة (٢٥) .

كما أعلن احمد الشقيري رئيس المنظمة بأن المملكة العربية السعودية قد أعربت عن تأييدها لمنظمة التحرير من دون قيد أو شرط ، وأنها ستضع إمكاناتها المادية والسياسية كافة للعمل على تحرير فلسطين ومساندة شعبها في نضاله لاستعادة وطنه السليب (٢٦) .

ويبدو أن التحول في الموقف السعودي ، يعود إلى أن مؤتمر القمة العربي الثاني كرس قيام منظمة التحرير الفلسطينية ومنحها الشرعية العربية ، واعتمد قرارها بإنشاء جيش التحرير ، وعمل على دعوة الدول العربية الى مساعدتها ، ولذلك قدمت السعودية الدعم السياسي والمالي لها (٢٧) .

بعدما يقارب الشهرين على انعقاد مؤتمر القمة العربية الثانية وتحديدًا في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ حدث تطور على الصعيد الداخلي في السعودية ، تمثل بتنازل الملك سعود بن عبد العزيز (٢٨) عن العرش لصالح شقيقة الأمير فيصل بن عبد العزيز ، الذي أوضح - خلال خطابه الأول بمناسبة تولية العرش - بأن سياسته الخارجية تقوم على التعاون مع الدول العربية الشقيقة ، وتنفيذ مقررات مؤتمري القمة العربية والسعي إلى تحرير جميع أجزاء فلسطين ، وبهذه المناسبة افتتحت القنصلية السعودية في القدس لاستقبال وفود المهنتين للملك الجديد (٢٩) .

اتبع عاهل السعودية الجديد الملك فيصل بن عبد العزيز سياسة تقوم على التضامن العربي ، فبعد يومين من تسلمه مهامه الدستورية ، أوضح بأن السعودية لم تتأخر عن تنفيذ التزاماتها العربية ، وأبدى استعدادها لعمل ما تستوجبه المصلحة العامة في سبيل عروبة فلسطين (٣٠) .

ثانياً - الدعم السعودي لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥-١٩٧٠ :-

أولى الملك فيصل قضية فلسطين اهتماماً خاصاً بحيث أصبحت محور نشاطه واهتمامه ، إذ أيدت

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

المملكة العربية السعودية بيان مجلس الجامعة لرؤساء الدول العربية في دورته الأولى ما بين ٩-١٢ كانون الثاني ١٩٦٥ ، الذي أكد على ضرورة تنفيذ القرارات الصادرة عن قمتي القاهرة والإسكندرية ، الداعية إلى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ومساعدتها بمختلف الوسائل الممكنة للقيام بواجبها المقدس^(٣١) ، وفي هذا السياق ترجمت المملكة العربية السعودية التوصيات التي قدمتها لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب والتي أعلنتها اللجنة بتاريخ ٩ آذار ١٩٦٥^(٣٢) ، إذ لم تتأخر السعودية عن دعم منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً ومادياً ، كما استمرت بدعمها في المحافل الدولية على جميع المستويات ، حيث جاء موقفها وعلى لسان الملك فيصل بتصريح إذاعة راديو الرياض بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٦٥ ، رافضاً تصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة^(٣٣) الداعية إلى التعايش مع الكيان الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض الفلسطينية^(٣٤) .

الى جانب سياسة الوحدة العربية التي أكد عليها الملك فيصل ، جعل اهتمامه في العمل لأجل تحقيق التضامن الإسلامي من أجل قضية فلسطين ، إذ أثرت تلك السياسة عن انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول (منظمة المؤتمر الإسلامي) بمكة المكرمة بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٦٥^(٣٥) ، والذي أبدى خلاله الملك فيصل اهتماماً بالقضية الفلسطينية ، معتبراً إياها " قضية شعب شرد من أرضه - وأصبح يستجدي المحسنين - من قبل مجموعة من أشرار العالم ناصرتهم قوى البغي والعدوان "^(٣٦) ، وركز على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى كون منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

والواقع أن لهذا المؤتمر أهدافاً أخرى منها ، جعله نقيضاً للجامعة العربية التي تزعمتها مصر ، وقد جابه الملك فيصل معارضة شديدة من جميع الدول الإسلامية ، وفي خاتمة المطاف لم يوافق على عقد مؤتمر الدول الإسلامية أحد باستثناء إيران والأردن ، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر ، بان الامبريالية والرجعية تقومون بتأسيس الحلف الإسلامي ، وانه على غرار حلف بغداد والأحلاف السياسية السابقة ، موجه ضد حركات التحرر الوطني^(٣٧) .

من جانب آخر ، أدى تحسن الموقف السعودي من المنظمة ، إلى زيارة الشقيري إليها أواخر تموز عام ١٩٦٥ ، ومقابلة الملك فيصل واطلاعه على انجازات المنظمة دون صدور بيان مشترك عن تلك الزيارة ، ولا ذكر تفاصيل لها باستثناء وصف الشقيري لمباحثاته " بالطيبة والمثمرة " ، نتيجة لما أبداه الملك فيصل من ارتياح وتقدير لتلك الزيارة ، واعرابه عن تأييده الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ووعوده للشقيري بدفع الأموال المستحقة على السعودية لصالح منظمة التحرير وجيش التحرير الفلسطيني^(٣٨) ، ولكنه اعتذر عن السماح بفتح مكتب للمنظمة في الرياض متذرعاً بأن جميع الأراضي السعودية هي مكتب للمنظمة ، ولا حاجة لها بمثل ذلك المكتب الذي سيكلفها عبئاً مادياً^(٣٩) ، كما اعتذر عن حسم نسبة ٥٪

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣

من رواتب العاملين الفلسطينيين في السعودية متذرعاً بحاجتهم لتلك الأموال لأجل إعالة أسرهم وعوائلهم^(٤٠).

من خلال ما تقدم ، نلاحظ أن الدعم السعودي للمنظمة كان شكلياً وإعلامياً نتيجة لقلقها من الميول الثورية لبعض القادة الفلسطينيين ، وشعورها بعدم القدرة على فرض أرائها عليهم ، وبقي كذلك حتى عام ١٩٦٧ ، حينما أدركت بان القضية الفلسطينية هي أساس العروبة ، وأنه من المتعذر الاقتراب من مركز القيادة ، إلا بالوقوف إلى جانبها . والأرجح أن موقف السعودية من منظمة التحرير ارتبط إلى حد كبير بالعلاقة المصرية السعودية والتي كانت مضطربة ، بسبب مناصرة الطرفين لأقطاب الصراع في اليمن^(٤١).

ان الرأي السالف الذكر يتضح من تصريح للملك فيصل اثر اتفاقه جدة^(٤٢) الخاص باليمن بقوله: " إن المشكلة الفلسطينية ستبقى قائمة ما دامت الخلافات العربية موجودة .."^(٤٣) ودعا الفلسطينيين إلى توحيد كلمتهم ، وجمع شملهم على قيادة واحدة ، علماً بأن بلاده كانت تناصر اللجنة العربية العليا التي كان لها مكتبان في السعودية ، أحدهما في الرياض ، والآخر في جدة ، كما أنها كانت تتلقى ٥٪ من رواتب العاملين الفلسطينيين في السعودية^(٤٤).

استمرت السياسة السعودية الداعمة للقضية الفلسطينية سياسياً ودبلوماسياً ، وتجلى ذلك خلال مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء بالمغرب بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٦٥ بأنسجام موقف السعودية مع المواقف العربية^(٤٥) ، الهادفة إلى مؤازرة دول المواجهة بكل الطاقات الممكنة لمجابهة التحديات الاسرائيلية ، والعمل على استعادة الأراضي المحتلة ، وإقرار الخطة العربية الموحدة للدفاع عن القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية واستخدام الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل الإعلام لخدمة القضية العربية^(٤٦).

وبموجب قرارات المؤتمر فوض الملك فيصل ببذل المساعي لدى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية ؛ من أجل قضية فلسطين باعتبارها قضية العرب والمسلمين ، وخصص المؤتمر مبالغ مالية ضخمة ، لأجل شراء الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة لكل من الأردن وسوريا ؛ كي تستكمل استعداداتها الحربية ، وتكفلت السعودية بدفع جزء منها^(٤٧).

وبالرغم من عقد ثلاث قمم عربية هدفت إلى ثني إسرائيل عن مخططاتها ، بتحويل مجرى نهر الأردن ودراسة سبل تحرير فلسطين ، إلا أنها فشلت في أهدافها ، بيد انها اتخذت بعض القرارات ، والتدابير التي كان لها الأثر الكبير في منطقة الشرق الأوسط في تلك المدة ، أبرزها إنشاء القيادة العربية الموحدة للجيش العربية على أمل تحرير فلسطين ، والعمل على دعم منظمة التحرير الفلسطينية ؛ لتكون قيادة فلسطينية في مرحلة حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

لم تستمر العلاقات الحسنة بين المملكة العربية السعودية والمنظمة الفلسطينية ، اذ سرعان ما تدهورت بعد زيارة رئيسها أحمد الشقيري إلى الصين الشعبية في أوائل عام ١٩٦٧ ، حيث أعلنت الحكومة السعودية أنها ستوقف عن دفع التزاماتها للمنظمة ولجيش التحرير ، لان الشقيري بعد زيارته للصين قد ارسل كتائب من الفلسطينيين الى فيتنام ليحاربوا الى جانب الفيتكونج ، بدلا من أن يخوضوا معركة التحرير في الوطن^(٤٨) ، وعلى الرغم من نفي الشقيري لإرسال أي مقاتل فلسطيني الى فيتنام ، فإن السعودية قطعت علاقاتها مع رئيس المنظمة ، واتهمته بأنه ((يميل للشيوعيين ، وفي زيارته الأخيرة للصين أعلن تضامنه مع المبادئ الشيوعية)) وطالبت الحكومة السعودية ، في مذكرة بعثت بها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتغيير الشقيري من رئاسة المنظمة بسبب عدم قدرته على تمثيل الشعب الفلسطيني ، وتحديث المذكرة عن انحراف الشقيري عن النهج الصحيح وعن المهمة الأساسية التي أنشئت المنظمة من اجلها ، وقالت إنها أصبحت لا ترى فيه الشخص الجدير بتمثيل الكيان الفلسطيني المنبثق عن مقررات القمة^(٤٩) .

وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧ استقال الشقيري من رئاسة المنظمة ، اذ أثرت هزيمة العرب في حرب حزيران سلباً على منظمة التحرير الفلسطينية ، وأدى ذلك إلى خلافات ظهرت بين أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة ، فقدم الشقيري استقالته وقبلت اللجنة التنفيذية الاستقالة^(٥٠) . وبعد التغييرات التي حدثت داخل منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٧ ، تحسن الموقف السعودي تجاهها من خلال علاقاتها التي توطدت أولاً بأول مع (فتح) التي أصبحت لها اليد الطولى في تقرير شؤون المنظمة بعد عام ١٩٦٨ وهكذا ، وافقت على ما كانت ترفضه في عهد الشقيري وفتحت مكاتب للمنظمة في الأراضي السعودية ، كما وافقت على خصم ٥٪ من رواتب الفلسطينيين العاملين في السعودية^(٥١) . من جانب آخر أسفرت حرب حزيران عام ١٩٦٧ عن هزيمة كبيرة للجيش العربي^(٥٢) ، وفتحت آفاق جديدة أمام تطور العمل الفدائي الفلسطيني ، نتيجة لما تحظى به المقاومة من دعم وتأيد على الساحة الشعبية العربية ، مما أدى إلى قيام الهجمات الفلسطينية المكثفة على حدود الأراضي المحتلة ، رغم أن الأنظمة العربية كانت ترى ضرورة ضبط النفس والحفاظ على السلم ، كان هدف المقاومة كسر ارادة إسرائيل في الضغط على العرب من اجل الرضوخ والقبول بشروط السلام المجحفة^(٥٣) ، وصممت على خوض معركة تحرير فلسطين من خلال حرب التحرير الشعبية ، بهجمات مسلحة على العمق الإسرائيلي ، أنطلقت أعنفها من الأراضي الأردنية ، بعد أن قامت قوة فلسطينية مسلحة ، بالسيطرة على بعض المدن والقرى والمخيمات الأردنية ، وأخذت فصائل المقاومة تنشئ قواعد عسكرية امتدت من العقبة جنوباً الى الحدود السورية شمالاً ، نظراً لتمرکز الفدائيين الفلسطينيين فيها^(٥٤) ، ولذلك ارتأت إسرائيل ضرورة

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

شن هجوم عسكري على الجبهة الأردنية لتدمير قوة المقاومة الفلسطينية ، واحتلال أجزاء من الأردن للضغط عليها من أجل القبول بمبدأ التفاوض المباشر^(٥٥) .

مع تصاعد الهجمات الفلسطينية من الحدود الأردنية قام الجيش الإسرائيلي باجتياحها صباح ٢١ آذار ١٩٦٨ ، وأجتاز نهر الأردن ، وأخذ بالتقدم في الأراضي المذكورة^(٥٦) ، إلى أن تمكن من احتلال بلدة الكرامة^(٥٧) ، رغم المقاومة الضارية التي واجهها من الفدائيين الفلسطينيين ، والجيش الأردني ، فاضطرته للانسحاب بعد مقتل وجرح عدد من جنوده وتدمير عدد كبير من آلياته العسكرية^(٥٨) ، فضلاً عن خسارتها السياسية لتحول الرأي العام العالمي لصالح العرب وأرتفاع معنويات الفدائيين الفلسطينيين ، الناجمة عن عدم تحقيق أهدافها بالقضاء على المقاومة الفلسطينية ، ودخول الأردن في مفاوضات سلام ثنائية مع هذا العدوان الإسرائيلي الجديد المستهدف للمقاومة الفلسطينية على الأراضي العربية ، أخرج الملك فيصل عن صمته ليقول في برقية للعاهل الأردني : " بان إسرائيل لم تكن لتجرؤ على ممارسة هذا العدوان ، لولا تفرق الكلمة العربية ، وتشتت مجهودها " ^(٥٩) وأشار إلى أن قمة الخرطوم^(٦٠) قد منحت الفلسطينيين حرية المقاومة في سبيل تحرير وطنهم ، مع ترك الباب مفتوحاً للحل السياسي ، وأعلن (وزير الدفاع والطيران السعودي) الأمير سلطان بن عبد العزيز^(٦١) ، بوضع القوات السعودية المرابطة في الأردن تحت أمرة وتصرف القيادة الأردنية^(٦٢) .

كان لتداعيات معركة الكرامة من جهة ، وأعلان مجلس الدفاع العربي المشترك فشل الحل السلمي في تحرير الأراضي العربية من جهة أخرى ، أن تبنت السعودية القضية الفلسطينية بشكل فعلي ، إذ قاد الملك فيصل حملة تستهدف تعميق الاقتناع بجدوى الكفاح المسلح دفاعاً عن حقوقهم المشروعة ، شملت العالم الإسلامي وبعض الدول الغربية^(٦٣) ، أوضح خلالها أن حل القضية الفلسطينية يشكل أساس استقرار السلام في الشرق الأوسط ، كما اعتبر المقاومة الفلسطينية حقاً طبيعياً ، وان أي حل لا يقر بعودة اللاجئين إلى بلادهم ناقصاً ، ولا يساعد في حل المشكلة ، واستمر بمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بأنتهاج سياسة أكثر اعتدالاً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي^(٦٤) .

ويبدو أن سياسة الملك فيصل تجاه القضية الفلسطينية خلال هذه المرحلة ، قد ركزت على ضرورة نبذ الخلافات العربية وتوحيد الجهود ، فضلاً عن إضفاء الطابع الإسلامي عليها من خلال الحصول على دعم الدول الإسلامية لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المشروعة في وطنه .

أما على صعيد الدعم الشعبي السعودي للمقاومة الفلسطينية ، فقد دعا الأمير سلمان بن عبد العزيز^(٦٥) رئيس اللجنة الشعبية في الرياض الشباب السعودي لجمع التبرعات للفلسطينيين في ٢٠ آذار عام ١٩٦٩ ، والتطوع للجهاد في سبيل فلسطين أو التبرع بالأموال لهذه الغاية محذراً من أن الخطر الصهيوني قد يمتد إلى مكة والمدينة المنورة^(٦٦) .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣

ولتجسيد التضامن العربي رفعت الحكومة السعودية شعار (ادفع ريالاً تنقذ عربياً) وتشكلت في معظم المدن السعودية لجان لتنفيذ هذا الشعار ، وعلى هذا الأساس تبرع موظفو وزارات الزراعة والمالية والمواصلات السعودية بنسبة من رواتبهم للمقاومة الفلسطينية (٦٧) .

وفي أوائل حزيران عام ١٩٦٩ قامت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين التابعة لمنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بعملية نسف أنابيب النفط السعودي التابعة لشركة التابلاين الأمريكية التي تمر عبر الأراضي السورية المحتلة ، مما أحدث هزة في العلاقة بين المملكة العربية السعودية والمقاومة الفلسطينية ، وأعلن أحمد زكي اليماني (٦٨) وزير النفط السعودي أن بلاده أصيبت بخسارة كبيرة من جراء هذا الحادث ، وان إنتاجها النفطي هبط بصورة ملحوظة وأدى ذلك إلى التأثير على عائدات السعودية النفطية (٦٩) .

وعلى خلفية هذا الحادث استقبل الأمير فهد بن عبد العزيز (٧٠) وزير الداخلية السعودي في ٩ حزيران عام ١٩٦٩ ، وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية الذي جاء للاعتذار عن الحادث وصرح بأن المنظمة الفدائية التي نسفت أنابيب التابلاين هي " فئة منحرفة لا تمثل الانفسها ، وأن المنظمات الفدائية الفلسطينية لا تقبل بهذا العمل التخريبي وأنها تستكره " (٧١)

كرر الأمير فهد دعم بلاده للعمل الفدائي الفلسطيني أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولقائه بالرئيس نيكسون (٧٢) في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٩ ، وكذلك أعلن عمر السقاف (٧٣) وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية مواصلة دعم بلاده للمقاومة الفلسطينية قائلاً: " أن الدعم المادي للفدائيين لن تتوقف عنه لأنه كان ضرورة ملحة ومازال ، والسعودية تقدم الجزء الأكبر من هذا الدعم " (٧٤) ، من جهة أخرى أعلنت السفارة السعودية في بيروت في ٣ كانون الأول من العام ذاته بأنها ستقدم مبلغ ٢٩٧.٢٧٧ دولار لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (٧٥) ، ويبدو أن الحكومة السعودية من خلال هذا الدعم أرادت أن تثبت للرأي العام العربي التزامها بموقفها الأساسي في دعمها للمقاومة الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير وعدم انجرارها ودخولها في الصراعات ، والعمل على استعادة الأراضي المحتلة .

ثالثاً - السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٠-١٩٧٣ :-

بدا أن هناك خلافاً بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن منذ عقد قمة الخرطوم في آب عام ١٩٦٧ نتيجة لمقرراتها (٧٦) ، وما أبداه الأخير من تأييد للحل السلمي ، في حين رفضته منظمة التحرير وارتأت تصعيد الكفاح المسلح لإزالة آثار العدوان وتحرير فلسطين ، فضلاً عن مطالب المنظمة بحق الولاية السياسية على الشعب الفلسطيني والأشرف على تسليح المجموعات الفلسطينية شرقي نهر الأردن ، مما أوجد خلاف نتج عنه صدامات مسلحة بسيطة بين الفدائيين الفلسطينيين وقوى الأمن الأردني، منذ مطلع شباط عام ١٩٧٠ (٧٧) .

لقد تجلّى هذا الخلاف في أعقاب إعلان الأردن عن تعرض الملك حسين (٧٨) لمحاولة اغتيال بتاريخ ٩ حزيران ١٩٧٠، وكرد فعل هاجم الجيش الأردني المخيمات الفلسطينية في عمان ومقرات منظمة التحرير

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

، وتم احتواء الأزمة بعد اتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات^(٧٩) رئيس المنظمة لكن موافقة الأردن على مبادرة السلام الأمريكية المعروفة بمشروع روجرز (William Rogers)^(٨٠) ، ورفض منظمة التحرير تلك المبادرة اذ اعتبرت القبول بها خيانة عظمى للقضية الفلسطينية^(٨١) ، وأطلقها شعارات "السلطة كل السلطة للمقاومة" مما دفع الأردن لمحاولة استعادة سلطتها على أراضيها ، فنجم عن ذلك أحداث وصدامات بسيطة ، تم احتواؤها^(٨٢) . ومما زاد من توتر الوضع بين الطرفين ، ادعاء الأردن قيام الفدائيين الفلسطينيين بإطلاق النار مرتين على موكب الملك حسين في الأول من أيلول من العام ذاته ، وما تلا ذلك من قيام الجبهة الشعبية بخطف بعض الطائرات الغربية وتفجيرها في أحد المطارات الأردنية بتاريخ ١٢ ايلول ١٩٧٠ بعد احتجاز ركابها^(٨٣) تلك الأحداث التي عرفت بأحداث أيلول^(٨٤) .

منذ أن اندلعت تلك الصدامات بين الطرفين كان الملك فيصل نائب العمل من أجل التنسيق ، والتوفيق بين المسؤولين الأردنيين والفدائيين الفلسطينيين ، اذ برزت الوساطة السعودية المصرية - الهادفة إلى احتواء المقاومة الفلسطينية ، وإزالة طابعها العسكري من المدن ، وإعطاء فرصة للتحركات الدبلوماسية ، ومن ثم منع الأردن من تصفية المنظمة الفلسطينية^(٨٥) إذ اقترحت السعودية على الزعيم الليبي معمر القذافي بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٧٠ بأن تقوم السعودية والجمهورية الليبية بوقف المساعدات للمقاومة الفلسطينية حتى تتمكن من كبح جماح العناصر المتطرفة فيها^(٨٦) .

كذلك رفضت السعودية دعوة سوريا لإرسال قوات سورية وليبية للأردن لحماية الفلسطينيين ، على اعتبار أنها قد تدفع الملك حسين لطلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل ، مما سيؤدي للقضاء كلياً على الفدائيين الفلسطينيين^(٨٧) . وهكذا كان للملك فيصل موقفاً حازماً في محاولة احتواء هذا الخلاف ، تمثل في عدم إدانة أي من الطرفين .

وبدلاً من ذلك ، اقترحت السعودية عقد قمة عربية في القاهرة ، لأجل العمل على إصلاح ذات البين بين الأشقاء الأردنيين والفلسطينيين والعمل على إغاثة المنكوبين جراء تلك الأحداث الدامية من خلال الدعم المادي ، معتبرة أن سبب تلك الحوادث يعود إلى عدم الصبر والتعقل دون الإشارة إلى طرف معين بعينه في تحمل المسؤولية^(٨٨) .

استناداً لاقتراح الملك فيصل ودعوة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تم عقد مؤتمر قمة استثنائي في القاهرة بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٧٠ ، حضره ياسر عرفات (رئيس منظمة التحرير) والملك حسين لأجل احتواء الصراع الفلسطيني الأردني ، تمخض عنه اتفاقية القاهرة التي نصت على إنهاء العمليات العسكرية بين الجانبين ، وسحب قوات الثورة الفلسطينية من المدن ، وإعادة انتشارها في الأماكن التي تلائم العمل الفدائي^(٨٩) ، كما أن الملك فيصل وقع كشاهد على تلك الاتفاقية ، وقام بالضغط على كل من الملك حسين وياسر عرفات لمصافحة بعضهما البعض في نهاية القمة ، الا أن هذا الاتفاق لم يكتب له النجاح أيضاً^(٩٠)

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

وفي ١٣ تشرين الاول ١٩٧٠ ساهم وزير الخارجية السعودي عمر السقاف مع عدد من وزراء الخارجية العرب في عقد اتفاقية عمان التي تمكنت من إيقاف الصدام مؤقتاً في الأردن^(٩١)، من جهة أخرى رفضت السعودية طلباً للولايات المتحدة الأمريكية قدم من خلال سفارتها في عمان أواخر عام ١٩٧٠- يقضي بوقف مساعداتها المالية للفلسطينيين، نظراً لما يقومون به من إزعاج ومضايقات للحكومة الأردنية واحتجت على التدخل الأمريكي موضحة أن ما تقدمه من أموال هو لمنظمة التحرير الفلسطينية المعترف به لدى السعودية^(٩٢).

كما رفضت السعودية المشاركة في القمة العربية في طرابلس^(٩٣) التي كان هدفها التأكيد بالموقف الأردني من المقاومة الفلسطينية، نظراً للتقارب السعودي الأردني بسبب قبول الأخيرة لمشروع روجرز، بدليل موافقتها على دعوة مصر لعقد قمة عربية نهاية آذار عام ١٩٧١^(٩٤).

ونتيجة لموقفها الراض للمشاركة في القمة المذكورة، تعرضت السعودية لحملة إعلامية شنتها الصحف اللبنانية متهمة إياها بالوقوف إلى جانب الجيش الأردني ضد الفلسطينيين، إلا أن السعودية نفت تلك الأنباء جملة وتفصيلاً، مؤكدة بأنها لم ولن تقف ضد المقاومة الفلسطينية يوماً، وأعربت عن أسفها لتلك الأقاويل، واعتبرتها سعيًا للإفساد بين الأشقاء^(٩٥).

وعلى ما يبدو ان موقف المملكة العربية السعودية كان متماشياً مع الموقف الاردني، اذ حاولت ان تحافظ على علاقاتها الودية معها، ضد المد القومي التحرري الذي نماه الرئيس جمال عبد الناصر.

ولعدم التزام الجانبين (منظمة التحرير والأردن) بالاتفاقيات المبرمة، وجه الملك السعودي في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٧١ نداء إلى الطرفين المتخاصمين، ناشد فيه جميع الأطراف المعنية في الأردن بتطبيق اتفاقية القاهرة وحسن الدماء العربية، كما صرح عمر السقاف بأن بلده يؤمن بالنظام الأردني وبضرورة دعمه لأنه الجبهة الأطول والأخطر في النزاع ضد (إسرائيل)، وقال إن بلده يهتم بالفدائيين الفلسطينيين، ووعده بمواصلة السعي لإيجاد صيغة تفاهم دائم بين الطرفين^(٩٦).

كما حصل تعاون سعودي - مصري لإنهاء النزاع بين الطرفين بشكل يحمي حرية العمل الفدائي الفلسطيني في الأردن وبما لا يتعارض مع سيادة الدولة الأردنية وأمنها وقوانينها^(٩٦)، ففي ١١ آب ١٩٧١ وصل إلى عمان عمر السقاف ومعه حسن صبري الخولي مستشار الرئيس المصري حاملين معهما ورقة عمل سعودية - مصرية مشتركة لحل الأزمة وتضمنت ست نقاط أساسية هي^(٩٧):-

- ١- إعلان الحكومة الأردنية التزامها بتنفيذ اتفاق القاهرة.
- ٢- عودة اللجان السياسية والعسكرية العربية إلى مباشرة أعمالها في الأردن والإشراف على سلامة تنفيذ الاتفاق.

٣- إطلاق سراح الفدائيين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الأردنية.

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

٤- إلغاء جميع المنظمات السرية التابعة للطرفين .

٥- وقف جميع الحملات الإعلامية المتبادلة بين الطرفين .

٦- إعلان المصالحة الوطنية ليعود الأمن والاستقرار إلى الأردن.

وضمن الجهود المبذولة لاحتواء النزاع ، وصل الرئيس المصري أنور السادات^(٩٨) الى الرياض في ٢٠ آب عام ١٩٧١ ، وتباحث مع الملك فيصل حول سبل إنهاء الأزمة وكذلك قام ياسر عرفات رئيس المنظمة بزيارة إلى السعودية ، وتشاور مع الملك فيصل حول تطورات الأزمة والوساطة السعودية المصرية لإنهائها^(١٠٠) .

استجابت الحكومة الأردنية لهذه المبادرة مع تحفظها على بعض نقاطها ، وبدأت المباحثات في ١٥ أيلول عام ١٩٧١ في جدة ، وأعلن الطرفان مبدئياً قبولهما ورقة العمل السعودية - المصرية ، لكن الأردنيين سحبوا هذه الموافقة ، وطلبوا مناقشة الشعار الذي رفعتة المقاومة الفلسطينية لأسقاط النظام الأردني ، وبعد تدخل الملك فيصل أعلن الجانب الأردني قبوله بالمبادرة ، وعندما اجتمع الوفدان أصرت المقاومة على صلاحية اتفاق القاهرة بينما أصر الأردنيون على أن تجري المباحثات على أساس الوضع الراهن ، وفي آخر الأمر رفضوا المبادرة وغادروا جدة وأعلنت الحكومة الأردنية رسمياً عن فشل المبادرة السعودية - المصرية^(١٠١) .

وفي ١٠ تشرين الأول عام ١٩٧١ حضر وفدا الأردن والمقاومة إلى جده ، وبذلت الحكومة السعودية جهوداً كبيرة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين ، وفي ١٩ تشرين الأول أعلن في عمان عن موافقة المقاومة الفلسطينية على الصلح ، وأعلنت المملكة العربية السعودية من جانبها أن لقاء جديد سيتم بين الوفدين الفلسطيني والأردني^(١٠٢) .

بدأت الجولة الثانية من المباحثات في ٨ تشرين الثاني عام ١٩٧١ ، واستمرت حتى ٢٦ منه ، وبدأت المشاكل تظهر في الجلسة المشتركة الثانية عندما قدم الوفد الأردني مذكرة رفضها الجانب الفلسطيني وعدها إلغاءً لا تعديلاً لاتفاق القاهرة ، وعندما كانت الاجتماعات دائرة في جدة ، كانت الأوضاع في الأردن بين السلطة والمقاومة الفلسطينية تتوتر من جديد^(١٠٣) . بعد اغتيال رئيس الحكومة الأردني وصفي التل^(١٠٤) في القاهرة ، مما وضع حداً لجهود الوساطة السعودية ، واضطرت المقاومة الفلسطينية في أعقابها الى مغادرة الأردن للبنان نهائياً^(١٠٥) .

لم يمنع تدخل الحكومة السعودية لإنهاء النزاع بين الأردن والمنظمة الفلسطينية ، من تعرض العلاقات السعودية مع المنظمة لبعض الخلافات ، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى حفاظ الملك فيصل على صداقة الأردن ودعمه لها ، اذ رفضت المملكة العربية السعودية الاقتداء بليبيا ، والكويت ، فلم تعلق إعانتها

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

للحكومة الأردنية على أثر صدامها مع المقاومة ولم تظهر آثار الخلاف على السطح لكن المنظمة ابتعدت إلى حد ما عن المملكة العربية السعودية (١٠٦) .

استمر التأييد الدبلوماسي من المملكة العربية السعودية للمقاومة الفلسطينية ، بالرغم من الخلافات بين الطرفين ، ففي افتتاح المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية في ٢٩ شباط عام ١٩٧٢ ، أشار الملك فيصل إلى الاعتداء (الإسرائيلي) الذي حدث على جنوب لبنان في الشهر ذاته ، مؤكداً حق المقاومة الفلسطينية في الكفاح من أجل حقوقها المشروعة داعياً الدول الإسلامية الى الوقوف إلى جانب لبنان والمقاومة الفلسطينية في مواجهة الخطر الصهيوني (١٠٧) .

كذلك عبر عن تلك السياسة عدد من المسؤولين السعوديين ، فقد صرح الأمير عبد الله بن عبد العزيز (١٠٨) رئيس الحرس الوطني السعودي لصحيفة (الجديد) اللبنانية في ٨ أيلول عام ١٩٧٢ ، قائلاً : " أن النظام السعودي احتضن العمل الفدائي منذ كان جينياً " كما ذكر عمر السقاف لصحيفة (الأخبار) القاهرية في ١٤ من الشهر ذاته " أن ما يهم المملكة العربية السعودية من العمل الفدائي هو ابتعاده عن التيارات المتناقضة وعمله لتوحيد كلمته وأعلن تأييد حكومته المطلق للعمل الفدائي والمقاومة الفلسطينية (١٠٩) .

غير إن هذه التصريحات السعودية الإعلامية قد لا تعبر بالضرورة عن واقع العلاقة بين الرياض ، والمقاومة الفلسطينية ، ولعل هناك إجراءات سعودية تدل على تأثير الخلافات بين الطرفين ، ففي ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٧٢ ، قامت المملكة العربية السعودية بتجميد إرسال التبرعات التي يدفعها الفلسطينيون العاملون في أراضيها إلى قيادة المقاومة ، وذكرت أن ذلك يعد احتجاجاً سعودياً على الانتقادات التي يتعرض لها النظام السعودي من بعض فصائل المقاومة بسبب استمرار دعمه للحكومة الأردنية بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ (١١٠) .

تجدد الخلاف بين المملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير بعد قيام فدائيين فلسطينيين من منظمة (أيلول الأسود) ، باحتلال السفارة السعودية في الخرطوم في ١ آذار عام ١٩٧٣ واحتجاز عدد من الدبلوماسيين بينهم السفير السعودي ودبلوماسي سعودي آخر وطالبوا بإطلاق سراح عدد من الفدائيين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الأردنية ، ومن جانبها هددت السعودية بطرد جميع الفلسطينيين المقيمين لديها إذا قتل سفيرها في الخرطوم ، وبعث الملك فيصل برقية إلى الرئيس السوداني جعفر النميري تاركاً له حرية التصرف ومؤكداً بان هذه التهديدات والاستفزات تضر بقضية العرب ووحدة صفهم (١١١) .

وبعد انتهاء العملية والإفراج عن الرهائن السعوديين ، عقد (أبو هشام) (١١٢) ممثل المنظمة في السعودية مؤتمراً صحفياً مفاجئاً حاول فيه التقليل من تأثير الأزمة على العلاقة بين الطرفين وامتدح موقف الملك فيصل من القضية الفلسطينية ، وقال : " أن جميع الجهود لبذر الخلاف بين السعودية والثورة الفلسطينية

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

المتثلة بمنظمة التحرير باءت بالفشل ، وليس سراً أن المملكة العربية السعودية كانت بين الأوائل الذين ساندوا الثورة عند قيامها وأول من نادى بنضال شعبنا لتحرير أرضه" (١١٣) .

كما اجتمع (أبو هشام) مع الملك فيصل في ٢٠ آذار عام ١٩٧٣ ، وسلمه رسالة خاصة من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعلن الملك فيصل بعد الاجتماع تأييد بلاده المطلق للمنظمة ، أعقب ذلك إعلان المملكة العربية السعودية في ١٩ أيار موافقتها افتتاح مكتب لها في الرياض (١١٤) .

غير أن العلاقات السعودية مع المقاومة الفلسطينية بدت متدنية أكثر من ذلك عندما اندلع القتال في لبنان بين الجيش اللبناني والمقاومة في أيار عام ١٩٧٣ ، فقد أعلنت مصادر أن الملك فيصل بعث برسالة إلى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية (١١٥) يعرب فيها عن موافقته على الإجراءات المتخذة ضد المقاومة ، الأمر الذي جعل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين توجه إلى السعودية علناً تهمة تحريض السلطات اللبنانية على تصفية المقاومة (١١٦) .

من جهتها نفت الحكومة السعودية هذا الأمر ، وحدد عمر السقاف موقف المملكة العربية السعودية من النزاع في لبنان بقوله " أن المملكة العربية السعودية حريصة على استمرار الكفاح الفلسطيني من اجل الأرض والمقدسات ، وحريصة أيضاً على سيادة لبنان وسلامته " (١١٧) .

تحسنت العلاقات بين الحكومة السعودية والمقاومة الفلسطينية ، عندما زار ياسر عرفات الرياض في منتصف أيار عام ١٩٧٣ واتفق مع الملك فيصل على إنهاء الخلافات بين الطرفين ، وان تستأنف المملكة العربية السعودية مساعداتها المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم أعقبها عرفات بزيارة أخرى إلى الرياض في تموز من العام نفسه ، على أثر الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان الغرض من الزيارة اطلاع الملك فيصل على كل المواضيع التي بحثت هناك كدليل على الثقة المتبادلة بين الطرفين ، وصرح عرفات في مؤتمر صحفي عقده في الرياض " وجدت جلالته يقدم الود والتفهم والاستعداد لمواجهة المرحلة القادمة " كما صرح (أبو هشام) قائلاً " ليس مستغرباً أن يقوم عرفات بزيارة المملكة مباشرة بعد عودته من الأمم المتحدة ، فهو يعرف جيداً أن المملكة كانت بين الدول والقوى الرائدة التي أسهمت في مناصرة القضية الفلسطينية " (١١٨) .

لم تدم العلاقات الحسنة بين الطرفين طويلاً إذ قامت مجموعة من منظمة (أيلول الأسود) في ٥ أيلول عام ١٩٧٣ ، باحتلال السفارة السعودية في باريس واحتجاز بعض الرهائن ، ثم استقلت طائرة وأنهت العملية في الكويت إذ أفرج عن الرهائن السعوديين ، وطالبت الحكومة السعودية بمحاكمة الأشخاص الذين نفذوا العملية ، لكن السلطات الكويتية أطلقت سراحهم في أثناء حرب تشرين للالتحاق بالقوات العربية المحاربة ضد (إسرائيل) (١١٩) .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

استنكرت الحكومة السعودية هذه العملية ، غير أنها في الوقت نفسه احتفظت بعلاقتها الجيدة مع المنظمة ، وصرح الأمير فهد بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودية في ٧ أيلول عام ١٩٧٣ " أن بلاده أيدت منظمة التحرير منذ تأسيسها ولا تزال ، ولكن وقعت داخل العمل الفدائي انقسامات لم نجد لها مبرراً ، إذ أننا نؤمن انه لا مجال لخلافات عقائدية بين شعب يعيش خارج أرضه ، وان علاقتنا بالمقاومة لم تتأثر بهذه الخلافات ، ولكننا الآن ندخل مرحلة جديدة من التعاون والتفاهم المشترك مع المنظمة ، ونصر على نبد أي حل لا يقبله الشعب الفلسطيني ، وأية مفاوضات تدور من خلف ظهره " (١٢٠) .

شهدت العلاقات بين الحكومة السعودية والمقاومة الفلسطينية استقراراً بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، ففي مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني من العام ذاته عارض الوفد السعودي اقتراحاً بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، على انه اضطر أخيراً إلى سحب معارضته ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها الحكومة السعودية بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني ، كما اشتد الدعم السعودي للمقاومة بعد حرب تشرين (١٢١) . ثم أسهمت جهود المملكة العربية السعودية وبخاصة الملك فيصل في أقرار مؤتمر الدول الإسلامية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، بتوصية وزراء خارجية الدول الإسلامية التي عدت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (١٢٢) .

الخاتمة

رحبت المملكة العربية السعودية بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، مع التحفظ على رئاسة احمد الشقيري لأسباب سياسية ، وخلافات شخصية بين ولي العهد السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز ورئيس المنظمة . وقد كرس مؤتمر القمة العربي الثاني قيام منظمة التحرير الفلسطينية ومنحها الشرعية العربية ، واعتمد قرارها بإنشاء جيش التحرير ، وعمل على دعوة الدول العربية على مساعدتها ، وقد التزمت السعودية بتقديم الدعم السياسي والمالي للمنظمة والإيفاء بالتزاماتها للصندوق القومي الفلسطيني ، وأعلن الأمير فيصل بان موقف السعودية هو التأييد المطلق لمنظمة التحرير الفلسطيني .

استمرت السياسة السعودية الداعمة للقضية الفلسطينية سياسياً ودبلوماسياً ، وتجلى ذلك خلال حضورها للمؤتمرات العربية ، اذ انسجم الموقف السعودي مع المواقف العربية الهادفة الى مؤازرة دول المواجهة ، بكل الطاقات الممكنة لمجابهة التحديات الصهيونية والعمل على استعادة الأراضي المحتلة ، وإقرار الخطة العربية الموحدة للدفاع عن القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية .

لقد جسدت السعودية دورها من خلال المشاركة بعقد الاتفاقيات وصياغتها بين منظمة التحرير والأردن ، كما ساهمت بجهودها للوصول إلى تسوية للصراع الأردني الفلسطيني ، حتى توجت تلك الجهود بإعلان المصالحة بين الجانبين وإنهاء النزاع بشكل نهائي ، وكانت تميل الى الجانب الأردني محاولة الحفاظ على صداقتها معها .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

استمر التأييد الدبلوماسي من المملكة العربية السعودية للمقاومة الفلسطينية ، بالرغم من الخلافات بين الطرفين . وعلى ما يبدو ان العلاقات السعودية مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت بين المد والجزر تتحسن بعض الأحيان ، وتحصل خلافات فيما بينها بأوقات كثيرة .

Abstract

Through the study of the policy of Saudi Arabia towards the Palestine Liberation Organization in the duration period between 1964-1973 , it is clear that many changes and developments have taken place on this policy and perhaps the reasons for this variation political situation of the Palestinian , Arab and international .

Saudi Arabia supported the step founding the Palestine Liberation Organization , and called for non-interference in the internal affairs of the Palestinian people , and leave them free to exercise their own affairs and to choose the leadership of their organization , with the reservation to the presidency of Ahmed Shuqairi her for personal reasons, political .

I have supported Saudi Arabia PLO politically and financially, and in the media , especially after the battle of dignity with which the organization has fought against Israel, Jordan . adopted as Saudi Arabia and the Palestinian organization considered a natural .

right On the other hand it was Saudi Arabia's firm stance to contain the dispute that broke out between the organization and among Jordanians , and work on the relief of people affected by the bloody events , and continued to Saudi Arabia in its efforts to reach a settlement of the conflict, the Palestinian-Jordanian, eve crowned these efforts declaration of reconciliation between the two sides and end the conflict once and for all . as well as efforts by the Organization of Arab States promised the sole legitimate representative of the Palestinian people .

هوامش البحث ومصادره

- ١- جمال عبد الناصر : عسكري وسياسي مصري ، ولد في ١٥ كانون الثاني ١٩١٨ ، والتحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٧ وفي عام ١٩٥١ اشترك في معركة القناة ، وفي العام نفسه منح رتبة مقدم وفي تشرين الثاني عين مدرساً في كلية أركان الحرب . كان يقوم بتنظيم الجهاز السري لمنظمة الضباط الأحرار ، وعندما أعلنت الجمهورية عين نائب رئيس الوزراء وفي ٢٤ شباط ١٩٥٤ عين رئيساً لمجلس الوزراء ، وفي ٢٣ حزيران ١٩٥٦ انتخب رئيساً لجمهورية مصر العربية . للتفاصيل ينظر : أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٩١ .
- ٢- ظهرت أولى بوادر مشكلة تحويل مجرى نهر الأردن ، عندما باشرت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) بأعمال تجفيف بحيرة (الحولة) عام ١٩٥١ الذي كان القصد منه استغلال المساحة الواسعة من الأراضي السهلية حول المشاريع الزراعية ، لتبدأ مرحلة جديدة شهدت مبادرات ومشاريع دولية قدمت لمعالجة هذه القضية . ينظر : علي حسين علي العلواني ، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥-١٩٧٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠ .
- ٣- احمد الشقيري ، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٤٦ .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

- ٤- المصدر نفسه ، ص ٤٧ .
- ٥- احمد الشقيري : سياسي ومحامي فلسطيني ، ترأس المكتب العربي للدعاية في واشنطن ثم مكتب القدس ، عضو اللجنة العربية العليا عام ١٩٤٦) مساعداً للسكرتير العام لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية (١٩٥١-١٩٥٧) ، ممثل المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة (١٩٥٧-١٩٦٣) ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها عام ١٩٦٤ حتى استقالته عام ١٩٦٧ ، له مؤلفات عديدة عن القضية الفلسطينية . ينظر : عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٣١ .
- ٦- أحمد الشقيري ، من القمة إلى الهزيمة ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .
- ٧- احمد عصام عودة ، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان ، عمان ، ١٩٨١ ، ص ١٤ .
- ٨- عصام سخيني ، الكيان الفلسطيني (١٩٦٤-١٩٧٤) ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (٤١-٤٢) ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٥٢ .
- ٩- فيصل بن عبد العزيز : ولد في الرياض في عام ١٩٠٦ ، تولى مناصب مهمة في البلاد السعودية إذ أصبح نائباً عاماً للملك عبد العزيز في الحجاز عام ١٩٢٦ ثم تولى وزارة الخارجية في عام ١٩٣٠ ، ثم ولياً للعهد طيلة مدة حكم الملك سعود (١٩٥٣-١٩٦٤) وفي عام ١٩٦٤ تولى العرش السعودي واستمر في ذلك حتى اغتياله في ٢٥ آذار ١٩٧٥ . ينظر : منير العجلاني ، تاريخ مملكة في صورة زعيم - فيصل - ملك المملكة العربية السعودية وإمام المسلمين ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣٥-٣٦ .
- ١٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، (د. ت) ، ص ٢٣ .
- ١١- لم يحضر إلى المؤتمر ١٢ عضواً تم اختيارهم كممثلين للفلسطينيين المقيمين في المملكة العربية السعودية . ينظر: محمد نصر مهنا ، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥-١٩٦٧ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٠٤ .
- ١٢- أسعد عبد الرحمن ، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها ، تأسيسها ، مساراتها ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١١٢ .
- ١٣- احمد الشقيري ، من القمة إلى الهزيمة ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .
- ١٤- الهيئة العربية العليا : هي هيئة سياسية موحدة تألفت مع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ ، وضمت جميع الأحزاب العربية الفلسطينية برئاسة أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ومفتي فلسطين وعضوية زعماء الأحزاب السياسية الأخرى . للتفاصيل ينظر : ناجي علوش ، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية (١٨٨٢-١٩٤٨) ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٩١ .
- ١٥- أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
- ١٦- نقلا عن : أحمد الشقيري ، من القمة الى الهزيمة ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .
- ١٧- عيسى الشعيبي ، الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧ ، مركز أبحاث منظمة التحرير ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٦ .
- ١٨- المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .
- ١٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ ، المصدر السابق ، ص ٢٥ ؛ احمد الشقيري ، من القمة الى الهزيمة ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

- ٢٠- علي حسين علي العلواني ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .
- ٢١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
- ٢٢- أشرت خطوة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية منذ البدء تناقضات عدة ، فبينما كانت أبرز أهداف المنظمة تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح ، كانت سياسات القيادات العربية التي أسهمت وخططت لتشكيل المنظمة لا تنسجم مصالحتها مع أهداف المنظمة المعلنة ، واتضح أهداف معظم الدول العربية من تأسيس المنظمة من خلال تصريح أدلى به الملك حسين بعد انتهاء أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني قال فيه : " أما المنظمة فقد فهمنا أن تشكيلها ما هو إلا المثلّ الفراع في دوليا وإبقاء القضية الفلسطينية حية في الأذهان " . للتفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، القضية الفلسطينية آراء ومواقف ١٩٦٤-١٩٦٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .
- ٢٣- أحمد عسه ، معجزة فوق الرمال ، ط ٢ ، المطابع الأهلية اللبنانية ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٦٥ .
- ٢٤- صحيفة أم القرى ، الرياض ، العدد (٢٠١٤) في ٢٧ آذار ١٩٦٤ .
- ٢٥- السيد عليوة ، الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، الرياض ، ١٩٨٢ ، ص ٨٨ .
- ٢٦- احمد الشقيري ، من القمة إلى الهزيمة ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .
- ٢٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .
- ٢٨- سعود بن عبد العزيز : ولد في الكويت ، أصبح في عام ١٩٢٤ نائبا عاما للملك عبد العزيز في نجد ، بويح وليا للعهد في عام ١٩٣٣ ، ثم تولى العرش السعودي بعد وفاة الملك عبد العزيز في عام ١٩٥٣ ، وأستمر في الحكم في المدة (١٩٥٣-١٩٦٤) ، وبعد تنازله عن الحكم في ١ تشرين الثاني ١٩٦٤ غادر الى أثينا إذ أقام هناك حتى وفاته . ينظر: خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، ج ٣ ، ط ١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٠٣-١٤٠٤ .
- ٢٩- صحيفة الدفاع ، القدس ، العدد ٨٧٤٨ ، ١٤ / تشرين الثاني / ١٩٦٤ .
- ٣٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
- ٣١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٥ .
- ٣٢- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١١١ .
- ٣٣- لقد تضمنت مقترحات بورقية ١- إعادة إسرائيل ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية ٢- السماح بعودة اللاجئين إلى دولتهم الجديدة ٣- عقد صلح ينهي حالة الحرب بين العرب وإسرائيل . ينظر : منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥ ، ط ٢ ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٦٣-٦٤ .
- ٣٤- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
- ٣٥- أحمد عسه ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .
- ٣٦- قاد الملك فيصل حملة قوية تستهدف أقتاع الدول الإسلامية بجدوى الكفاح المسلح الفلسطيني ، وفي هذا الاطار وافقت على مقررات المؤتمر الذي أوصى بضرورة العمل على إنقاذ البلاد المقدسة ، وعدم الاعتراف بالأمر الواقع في فلسطين ، كما حمل المؤتمر الدول الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، مسؤولية ما لحق بالفلسطينيين من بؤس وشقاء ، ودعا إلى معاملة الدول الغربية على أساس موقفها من القضية الفلسطينية ، كما دعا الدول العربية للمبادرة بإنشاء قنصليات لها في القدس ، واستنكر جميع محاولات فرض الأمر الواقع بخصوص توطين اللاجئين أو تعويضهم . ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٥٦ ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

- ٣٧- احمد الشقيري ، من القمة إلى الهزيمة ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .
- ٣٨- صحيفة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد ٢٠٦٧ ، ٢٤ نيسان ١٩٦٥ .
- ٣٩- السيد عليوة ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .
- ٤٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، المصدر السابق ، ص ٦٧ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
- ٤١- وما يؤكد ذلك أن تحسن الموقف السعودي من المنظمة أرتبط بتحسن العلاقة المصرية السعودية ، بخصوص اليمن ، وذلك لان قرار نشأة منظمة التحرير جاء بناء على قرار عربي فمن الطبيعي أن تثار الخلافات بين المنظمة والدول العربية ، إذا ما تعارضت مصالح دولتين كانت المنظمة أقرب إلى أحدهما . ينظر : محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ط ٨ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٢ .
- ٤٢- اتفاقية جدة : اتفاقية عقدها الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر في جدة في ٢٤ آب ١٩٦٥ نصت على تعهد الأول بعدم تقديم مساعدات مالية ، وعسكرية للملكيين في اليمن ، بينما تعهد الثاني بسحب القوات المصرية من اليمن في مدة أقصاها تشرين الثاني ١٩٦٦ ولم تلتزم الدولتان بنود هذه الاتفاقية التي بقيت حبراً على ورق إلى أن اجتمع الطرفان في مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم في ٣١ آب ١٩٦٧ الذي شهد النهاية الفعلية لحرب اليمن . ينظر: جبران شامية ، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم ، دار الرشيد ، الرياض ، (د.ت) ، ص ١٨٧-١٨٨ .
- 43- Shemesh ,Moshe: the Palestinian Entity 1959-1974 and Politics and P. L. O , London ,1988 .P3
- ٤٤- احمد الشقيري ، الأعمال الكاملة ، مج ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٢ .
- ٤٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ ، المصدر السابق ، ص ٥٠٣ ؛ احمد الشقيري ، الأعمال الكاملة ، مج ٢ ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .
- ٤٦- السيد عليوة ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .
- ٤٧- عمر الحضرمي ، العلاقات الأردنية السعودية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٢ ؛ أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .
- ٤٨- المصدر نفسه ، ص ١١٤ .
- ٤٩- رياض نجيب الريس ، المسار الصعب . المقاومة الفلسطينية . منظماتها وأشخاصها علاقاتها ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٣٩-٣٨ .
- ٥٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .
- ٥١- أسعد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .
- ٥٢- أستطاعت إسرائيل إنزال الهزيمة بالجيش العربي على ثلاث جبهات ، فتم لها احتلال قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية وتكون إسرائيل بذلك قد احتلت كل فلسطين كما احتلت شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس ، والقسم الأكبر من مرتفعات الجولان السورية . للتفاصيل عن حرب حزيران ١٩٦٧ ينظر : صلاح العقاد ، تطور النزاع العربي - الإسرائيلي ١٩٥٦-١٩٦٧ ، معهد البحوث والدراسات العالية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٦٥ .
- ٥٣- حسين بن طلال ، حربنا مع إسرائيل ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٩٠ .
- ٥٤- صلاح خلف ، فلسطيني بلا هوية ، مؤسسة صيام للدعاية والنشر ، القدس ، (د.ت) ، ص ١٠٢ .
- ٥٥- عامر خمماش ، معركة الكرامة ، ط ٢ ، رئاسة أركان الجيش العربي ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠-٢١ ؛ محمد عبد العزيز ربيع ، الوجه الآخر للهزيمة العربية ، رياض الريس ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٢ .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

- ٥٦- شفيق الحوت ، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية أحاديث وذكريات ١٩٦٤-١٩٨٤ ، دار الاستقلال للدراسة والنشر ، ١٩٨٦ ، ص ١٨٠ ؛ صلاح خلف ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
- ٥٧- قرية أردنية في منطقة الأغوار هاجمتها القوات الإسرائيلية بحجة القضاء على المقاومة الفلسطينية التي تنطلق من الأراضي الأردنية ، باتجاه الأراضي المحتلة وتمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال البلدة ، ولكنها وتحت ضغط المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني انسحبت منها بعد تدميرها بعض بيوت المدنيين والمرافق العامة . للتفاصيل ينظر : عامر الحماش ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .
- ٥٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، ط١ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٨٩ ؛ عامر الحماش ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .
- ٥٩- المصدر نفسه ، ص ١٩٢ .
- ٦٠- قمة الخرطوم هي مؤتمر القمة الرابع الخاص بجامعة الدول العربية ، عقدت القمة في العاصمة السودانية الخرطوم في ٢٩ آب ١٩٦٧ على خلفية هزيمة عام ١٩٦٧ أو ما عرف بالنكسة . وقد عرفت القمة باسم قمة اللاءات الثلاثة حيث خرجت القمة بإصرار على التمسك بالشواهد من خلال لاءات ثلاثة : لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه . للتفاصيل ينظر : احمد عصام عودة ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- ٦١- سلطان بن عبد العزيز آل سعود كان ولي عهد المملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بالفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ ، ووزير الدفاع والطيران - وهو المنصب الذي شغله نصف قرن - والمفتش العام من عام ١٩٦٢ حتى وفاته . مات في أحد مستشفيات نيويورك حيث كان يخضع للعلاج . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط ٢ ، ج ٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١٠٢ .
- ٦٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ ، ط١ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٥٨ .
- ٦٣- السيد عليوة ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
- ٦٤- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، المصدر السابق ، ص ٥٧٥ .
- ٦٥- ولد عام ١٩٣٥ ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية . وهو الابن الخامس والعشرون للملك عبد العزيز آل سعود . وهو أحد أهم أركان العائلة المالكة السعودية . كانت بداية دخوله العمل السياسي بتاريخ ١٩٥٥ عندما عين أميراً لمنطقة الرياض . بعد وفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز عين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بتاريخ ٢٠١١ أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز أمراً ملكياً بتعيينه وزيراً للدفاع . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط ٢ ، ج ٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١٠٣ .
- ٦٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ ، ص ١٥٥ ؛ السيد عليوة ، المصدر السابق ، ص ٩٢-٩٣ ؛ عبد الاله بلقزيز ، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية والعوامل البنوية والأوضاع الراهنة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١١٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٢٨ .
- ٦٧- دار الأبحاث والنشر ، سجل العالم العربي ، شباط ١٩٦٩ ، بيروت ، (د٥ت) ، ص ١٣٠١ .
- ٦٨- احمد زكي اليماني ولد في مكة المكرمة ، في عام ١٩٣٠ ، وزير البترول والثروة المعدنية السعودي سابقاً من عام ١٩٦٢ إلى ١٩٨٦ إلى أن تم عزله من منصبه في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط ٢ ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٧٣ .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣

٦٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٥٥

٧٠- فهد بن عبد العزيز : أكبر أبناء الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ، ولد عام ١٩٥٥ بالرياض ودرس المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية في معهد العاصمة ، وأكمل دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية وحصل من جامعة كاليفورنيا على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية ، وعاد إلى السعودية ليعمل مستشاراً في وزارة الداخلية ، ثم نائباً للأمير المنطقة الشرقية لمدة سبع سنوات من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ ثم أعفي من منصبه بناء على طلبه ليتفرغ لأعماله الخاصة . توفي عام ٢٠٠١ اثر سكتة قلبية ألمت به . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط٢ ، ج٤ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٦١١ .

٧١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٥٥

٧٢- سياسي أمريكي ، ولد في كاليفورنيا وينحدر من أصول ألمانية، عمل في المحاماة ثم أصبح عضواً في الكونغرس (١٩٤٧-١٩٥١) ثم نائباً للرئيس أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) ، ثم تولى رئاسة الولايات المتحدة في المدة (١٩٦٩-١٩٧٤) . ينظر : The Encyclopedia Americana, Vol. 20, U.S.A, 1980 , P.389-394

٧٣- كان عمر عباس السقاف أول وكيل دائم لوزارة الخارجية. وأول وزير دولة للشؤون الخارجية. والشخصية التي اكتسبت شهرة عالمية كبيرة بحكم أنه ممثل الشؤون الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود ، وفي فترة شهدت إحداثاً هامة منها حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، وحرب اليمن عام ١٩٦٢ ، وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وحظر البترول عن الولايات المتحدة.. وأيضاً الأحداث الدامية التي شهدتها الأردن حين توترت علاقتها بالمقاومة الفلسطينية وهي ما سمي بابلول الأسود في سنة ١٩٧٠ . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط٢ ، ج٤ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٣ ،

٧٤- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، المصدر السابق ، ص ١٥٥

٧٥- المصدر نفسه ، ص ١٥٦-١٥٧ .

٧٦- يمكن أجمال هذه القرارات في :١- البدء فوراً بمشروع استغلال مياة نهر الاردن وروافده ٢- العمل على إنشاء كيان فلسطيني ٣- قيام منظمة التحرير الفلسطينية بممارسة مهامها ٤- تكوين جيش التحرير الفلسطيني ٥- يكون اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة خلال أيلول من كل عام . ينظر : احمد الشقيري ، الاعمال الكاملة ، ص ١٠٨٧ ؛ محمد فرج ، تاريخ الامة العربية من الاحتلال العثماني الى مؤتمر القمة العربية ١٥١٤-١٩٦٤ ، بيروت ، (د) ، ص ٥٣٩ .

٧٧- شفيق الحوت ، الفلسطينين بين التيه والدولة ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨ .

٧٨- أعلن ملكاً على الأردن في ١١ أغسطس ١٩٥٢ وكان عمره آنذاك ١٧ سنة ولم يكن يبلغ السن القانونية ، فشكل مجلس للوصاية على العرش، وتوج ملكاً في ٢ ايار عام ١٩٥٣ . للتفاصيل : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط٢ ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٥٤١ .

٧٩- ياسر عرفات (١٩٢٩-٢٠٠٤) سياسي فلسطيني وأحد رموز حركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال . ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٩ كالثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٦٤ ، وهو القائد العام لحركة منظمة التحرير أكبر الحركات داخل المنظمة التي أسسها مع رفاقه عام ١٩٥٩ ، أصبح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب في عام ١٩٩٦ . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط٢ ، ج٧ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٣٨١ ،

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

- ٨٠- وليم روجرز : هو وزير الخارجية الأمريكي ، طرح مشروعا للسلام عرف باسمه بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٠ ، على الأردن ومصر وإسرائيل يستند أساسا إلى تنفيذ قرار ٢٤٢ واقامة مباحثات للتوصل الى اتفاق سلام "عادل ودائم" تحت إشراف الدكتور يارنج (المبعوث الدولي) على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الاقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي . للتفاصيل ينظر : مهدي عبد الهادي ، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ، ١٩٣٤-١٩٧٤ ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٥٠٦ .
- ٨١- رفضت منظمة التحرير هذا القرار ، كونه يتجاهل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ولا يعترف بالحقوق الفلسطينية ، ويعترف بحدود أمنة لإسرائيل ، وهذا ما كانت ترفضه المنظمة ، والذي أدى فيما بعد الى الصدام بينهم . ينظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .
- ٨٢- نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، ط١ ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٥ ، ص٧٠٢-٧٠٣ .
- ٨٣- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠ ، ط١ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص٧١٠ ؛ نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٣ .
- ٨٤- (أيلول الأسود) : منظمة فدائية سرية فلسطينية انبثقت عن منظمة (فتح) بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن ، عرف عنها استهدافها للمصالح الأردنية والمسؤولين الأردنيين ، كما استهدفت بعض الدول العربية ، الأمر الذي جعل منظمة التحرير وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية تعلن براءتها منها . للتفاصيل ينظر : رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .
- ٨٥- ناجي علوش ، القضية الفلسطينية عربيا ، شؤون فلسطينية ، العدد٤ ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص١٨٣ .
- ٨٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ط١ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص١٧٦ .
- ٨٧- صلاح العقاد ، السادات وكامب ديفيد الاتفاقات وأصولها التاريخية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص٧٥ .
- ٨٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠ ، المصدر السابق ، ص٨٩٤ ؛ نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص ٧٠٥ .
- ٨٩- مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٢ ، حزيران ١٩٧٠ ، ص٢٠٧ ؛ نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص٧٠٦ .
- ٩٠- ليلى خالد ، ليلى خالد وحرب أيلول ، مطبعة الشرق التعاونية ، القدس ، ١٩٧٥ ، ص ١٩٥ ؛ صلاح خلف ، المصدر السابق ، ص١٤٧ .
- ٩١- وقعت هذه الاتفاقية بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاقية القاهرة من اجل وقف الاشتباكات بين الطرفين ، إذ حثت الفلسطينيين على الالتزام بما يضمن سلامة الأردن وامنة ، وقد نصت على تكوين دوريات مشتركة من الطرفين ، والعمل على معاقبة الأشخاص الذين تسببوا في إثارة النزاع . ينظر : نجيب الأحمد ، المصدر السابق ، ص٧٠٦-٧٠٩ .
- ٩٢- رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص١٩٣ .
- ٩٣- وكانت قراراته تأكيدا ، وتكرارا لقرارات قمتي ألقاهره والإسكندرية ، حيث عاجلت الجوانب المختلفة لقضية فلسطين ، ودعم منظمة التحرير الفلسطيني ، وجيش التحرير ، وكيفية مقاومة المحاولات الرامية الى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين . ينظر : احمد عصام عودة ، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان ، عمان ، ١٩٨١ ، ص٢ .
- ٩٤- اسعد عبد الرحمن ، العلاقات السياسية القومية في العالم العربي ١٩٤٥-١٩٧٧ ، شؤون فلسطينية ، العدد٨١-٨٢ ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٢٠٩ .

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

- ٩٥- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١ ، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٧٠ .
- ٩٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧٥ ، ص١٨٦ .
- ٩٧- غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ - دراسة في العلاقات الدولية ، ط١، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٦٥١-٦٥٢ .
- ٩٨- تولى السادات رئاسة مصر بعد وفاة عبد الناصر في ٢٨ أيلول عام ١٩٧٠ . ينظر: دار الأبحاث والنشر ، سجل العالم العربي ، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٧١ ، ص ٢٦٧ .
- ٩٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١ ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .
- ١٠٠- بلال الحسن ، المقاومة الفلسطينية ، شؤون فلسطينية ، العدد ٥ ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٩٧ ؛ السيد عليوة ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .
- ١٠١- رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ ؛ بلال الحسن ، المصدر السابق ، ص ١٩٨ .
- ١٠٢- رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
- ١٠٣- المصدر نفسه ، ص ١٤٩-١٥٠ .
- ١٠٤- وصفي مصطفى وهبي صالح المصطفى التل : سياسي ورئيس وزراء أردني. شكل حكومته الأولى في عام ١٩٦٢ وقدمت الوزارة استقالتها عام ١٩٦٢ ، ثم حكومتين الثانية في ١٩٦٥ والثالثة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧١. تقلد مناصب أخرى حتى اغتياله في العام ١٩٧١ في القاهرة على أيدي أعضاء من منظمة أيلول الأسود . ar.wikipedia.org/wiki
- ١٠٥- المصدر نفسه ، ص ١٥١-١٥٢ .
- ١٠٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٥٢ .
- ١٠٧- المصدر نفسه ، ص ٥٩ .
- ١٠٨- الملك السادس للمملكة العربية السعودية ويلقب بخادم الحرمين الشريفين. هو الابن الثاني عشر من أبناء الملك عبد العزيز ، ولد في عام ١٩٢٤ بمدينة الرياض ،. في عام ١٩٩٥ استلم إدارة شؤون الدولة وأصبح الملك الفعلي بعد إصابة الملك فهد بجملطات ومتاعب صحية. وبعد وفاة الملك فهد في ١ أغسطس ٢٠٠٥ تولى الحكم ، وبالإضافة لكونه ملكا للدولة فإنه يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء تبعا لأحكام نظام الحكم في المملكة . عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط٢ ، ج ٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣٦ .
- ١٠٩- رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .
- ١١٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢ ، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٨٦ .
- ١١١- السيد عليوة ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .
- ١١٢- الشاعر والزعيم الفلسطيني سعيد الزين "فتى الثورة" وهو "أبو هشام" ولد في مدينة أسدود عام ١٩٣٥ ، وهو من طلائع فتح الأولى عام ١٩٥٦ . وكان هو مسؤول عن طباعة المنشورات ، وكان من أول المؤسسين لجماعات المقاومة الإسلامية في قطاع غزة عام ١٩٥٦ . وعمل بعد ذلك في غزة في التدريس كمدرس تاريخ ، وحتى عام ١٩٥٩ ، وبعد ذلك غادر إلى دمشق للعمل في منظمة التحرير الفلسطيني ، ثم ممثل لحركة التحرير الوطني الفلسطيني في المملكة

السياسة السعودية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣.....

العربية السعودية بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٨ • وتولى منصب المستشار للرئيس ياسر عرفات • توفي عام ١٩٩١ بالرياض في ظروف غامضة • ينظر : ar.wikipedia.org/wiki

١١٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢ ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ •

١١٤- محمد شديد ، الولايات المتحدة والفلسطينيون (بين الاستيعاب والتصفية) ، ترجمة كوكب الريس ، جمعية الدراسات العربية ، (د.م) ، ١٩٨٥ ، ص ١٧١ •

١١٥- رئيس الجمهورية اللبنانية من (١٩٧٠ إلى ١٩٧٦) انتخب عام ١٩٧٠ رئيسا بفارق صوت واحد امام إلياس سركيس ، خلفا للرئيس شارل حلو • شهد عهده ٧ حكومات رأسها ٦ رؤساء مختلفين • كما شهد عهده بداية الحرب الأهلية اللبنانية وذلك في أبريل ١٩٧٥ • توفي في زغرنا ٢٣ يوليو ١٩٩٢ • ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط ٢ ، ج ٣ ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣٣ •

١١٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ط ١ ، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ١٧٣ •

١١٧- السيد عليوه ، المصدر السابق ، ص ٩٠ •

١١٨- نجيب رياض الريس ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ •

١١٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ •

١٢٠- رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص ١٩٥-١٩٦ •

١٢١- المصدر نفسه ، ص ٩٠-٩١ •

١٢٢- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣ ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ •